

No. 53231*

**Republic of Korea
and
United Arab Emirates**

**Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the United Arab Emirates for cooperation in the peaceful uses of nuclear energy. Dubai,
22 June 2009**

Entry into force: *12 January 2010 by notification, in accordance with article 16*

Authentic texts: *Arabic, English and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Republic of Korea, 8 December 2015*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**République de Corée
et
Émirats arabes unis**

Accord de coopération entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement des Émirats arabes unis concernant l'utilisation de l'énergie nucléaire à des fins pacifiques. Dubaï, 22 juin 2009

Entrée en vigueur : *12 janvier 2010 par notification, conformément à l'article 16*

Textes authentiques : *arabe, anglais et coréen*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *République de Corée, 8 décembre 2015*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

-3 دون المساس بالحقوق الممنوحة بموجب المادة (14)، وفيما يتعلق بأي نزاع، أو بالنسبة لمسألة أو خرق مزعوم لهذا الاتفاق تم إحالته لإيجاد حل وفقاً لأحكام المادة (15) من هذه الاتفاق، بما في ذلك اللجوء إلى هيئة تحكيم، يلتزم كل طرف بالإستمرار في أداء التزاماته بموجب هذا الاتفاق إلى حين اكتمال عملية حل المنازعات فيما يتعلق بهذه المسألة أو الخرق المزعوم لهذا الاتفاق. لتجنب الشك ، اتفق الطرفان على أن قرارات هيئة التحكيم قاطعة وغير قابلة للاستئناف.

المادة (16)

سريان الاتفاق ومدته وإنهاؤه

- 1 يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل الطرفين للمذكرات الدبلوماسية التي يعلم الطرفان كل من الآخر بموجبهما بأنهما قد أكملوا كافة المتطلبات الالزمة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- 2 يبقى هذا الاتفاق نافذاً لمدة 20 عاماً، ويمكن تمديد هذه المدة لفترات إضافية من خمس سنوات لكل فترة وحسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين (وبحسب التقدير المطلق لكل طرف).
- 3 يجوز تعديل هذا الاتفاق في أي وقت بموافقة الطرفين الخطية. ويدخل هذا التعديل حيز التنفيذ استناداً للإجراءات التي نصت عليها الفقرة الأولى من هذه المادة.
- 4 على الرغم من إنهاء أو انتهاء هذا الاتفاق، تبقى الالتزامات التي نصت عليها المواد 7 و 8 و 9 و 10 و 11 و 13 من هذا الاتفاق سارية المفعول ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك. وإشهاداً بذلك، فقد قام الموقعان أدناه والمقوضان قانوناً لهذا الغرض، كلَّ من قبل حكومته، بالتوقيع على هذا الاتفاق.

حرر هذا الاتفاق في هذا اليوم الإثنين.... الموافق ٢٠٢٠٠٩ بالكورية والعربية والإنجليزية ، ولجميع النسخ ذات الحجية. وفي حال وجود أي اختلاف في التفسير تسود النسخة الإنجليزية.

عن/ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن/ حكومة جمهورية كوريا

(أ) بخرق جوهرى لأحكام المواد (7) أو (8) أو (9) أو (10) أو (11) أو

(ب) بابنهاء أو إلغاء أو خرق جوهرى لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

عندما، يحق للطرف الآخر أن يوقف تقديم المزيد من التعاون بموجب هذا الاتفاق، وتعليق أو إنهاء هذا الاتفاق والمطالبة بإعادة أي مواد أو معدات أو مواد نووية منقولة بموجبه وكذلك أية مواد انشطارية خاصة متنبأة من خلال استخدام المواد والمواد النووية والمعدات المنقولة بموجبه.

-2 يتعين على أي طرف مارس حقوقه بموجب هذه المادة في مطالبة استعادة أية مواد أو معدات أو مواد نووية، تعويض الطرف الآخر عن تلك المواد أو المعدات أو المواد النووية بقيمتها السوقية العادلة بعد إخراجها من إقليمها.

-3 في حال رأى أحد الطرفين ضرورة ممارسة الحقوق المذكورة أعلاه بموجب هذه المادة، يتعين عليه إخطار الطرف الآخر خطياً بقراره هذا.

-4 وصولاً إلى قرار أحد الطرفين حول ممارسته حقوقه المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة بشأن "الخرق الجوهرى"، يأخذ هذا الطرف في الاعتبار إذا تم التسبب في الواقع الذي أدى إلى نشوء حقه في اتخاذ مثل هذا الإجراء بموجب الفقرة (1) من هذه المادة بصورة متعمدة، وفي حالة توصل هذا الطرف إلى قناعة بأن الخرق تم بصورة متعمدة فله الحق بممارسة ما جاء في الفقرة (1) وفي حالة توصل هذا الطرف إلى قناعة بعدم تعمد هذا الخرق الجوهرى، وبمقدار ما يمكن الحكم بامكانية تصحيح هذا الخرق، يمنح الطرف غير المخل، استناداً إلى لوائحه وتشريعاته الوطنية، الطرف المُخل فرصة لمعالجة الخرق خلال فترة زمنية معقولة.

المادة (15)

تسوية النزاعات

-1 يتعين على الطرفين تسوية أي نزاع بخصوص تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق ودياً عن طريق التفاوض أو التشاور من خلال القنوات الدبلوماسية.

-2 وفي حالة عدم تسوية النزاع ودياً من خلال التفاوض أو التشاور، فإنه يمكن إحالته بناءً على طلب الطرفين، إلى هيئة تحكيم يتم تشكيلها لهذا الغرض باتفاق الطرفين ووفقاً للممارسات الدولية. تشكل هيئة التحكيم وفقاً لاتفاق الأطراف والممارسات الدولية في هذا الخصوص.

المادة (12)
الأمان النووي والوقاية البيئية

يتشارو الطرفان فيما بينهم فيما يتعلق بالأنشطة المشمولة في هذا الاتفاق بغية التعرف على الآثار المترتبة على الأمان والبيئة العالمية، وعلى الطرفان التعاون لمنع وقوع الحوادث النووية الناجمة عن المرافق النووية المنقوله بموجب هذا الإتفاق ولوقاية البيئة العالمية من التلوث الإشعاعي او الكيميائي او الحراري الناتج عن تلك الأنشطة في إطار هذا الاتفاق.

المادة (13)
مدة الاستخدام

- 1- تظل المواد النووية والمواد والمعدات خاضعة لهذا الاتفاق لحين:
 - (أ) نقلها إلى خارج نطاق سلطة الطرف المستلم وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة (7) من هذا الاتفاق. أو
 - (ب) في حالة المواد النووية، إلى حين التوصل لقرار بأنها لم تعد صالحة للاستعمال ولا يمكن استردادها من الناحية العملية لمعالجتها إلى صيغة يمكن بموجبها استخدامها لأي نشاط نووي مرتبط من منظور الضمانات المشار إليها في المادة (10) من هذا الاتفاق. يلتزم الطرفان بالموافقة على القرار الذي تتخذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية استناداً لأحكام إنهاء الضمانات الواردة في اتفاقية الضمانات التي تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية طرفاً فيها. أو
 - (ج) توصل الطرفين إلى اتفاق آخر.
- 2- تبقى التكنولوجيا المنقوله بموجب هذا الإتفاق خاضعة لأحكامه إلى حين توصل الطرفين إلى اتفاق آخر بهذا الشأن.

المادة (14)
وقف التعاون

- 1- في حال قام أي طرف في أي وقت بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ:

المادة (9)**حظر التجغيرات أو التطبيقات العسكرية**

لا يجوز استخدام المواد والمعدات والمواد النووية والتكنولوجيا المنقولة بموجب هذا الاتفاق والمواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في أو المنتجة من خلال استخدام أيٌ من تلك المواد أو المعدات أو المواد النووية المنقولة بموجبه في بحث أو تطوير أو صناعة أي أسلحة نووية أو أي أجهزة تجغير نووي أو لأية أغراض عسكرية.

المادة (10)**الضمادات**

-1 يخضع الالتزام الذي تضمنته المادة (9) من هذا الاتفاق إلى اتفاقية الضمادات المبرمة بين أيٍ من الطرفين والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث يخضع في حالة الجمهورية الكورية إلى الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية الكورية وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمادات في إطار المعاهدة (وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/236) والبروتوكول الإضافي الملحق بها، كما يخضع في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية المبرمة بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمادات في إطار المعاهدة (وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/622) والتي يمكن أن تستكمel بالبروتوكول الإضافي.

-2 في حال عدم قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأي سبب من الأسباب، أو في أي وقتٍ من الأوقات ، بمراقبة تطبيق الضمادات ضمن سلطة أي من الطرفين، فإنه يتبع على ذلك الطرف الاتفاق مع الطرف الآخر على وضع الترتيبات التي تتوافق مع مبادئ وإجراءات تطبيق ضمادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمادات على كافة الأشياء المنقولة بموجب هذا الاتفاق.

المادة (11)**الحماية المادية**

يعمل الطرفان على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير الحماية المادية للمواد النووية والمعدات المنقولة بموجب هذا الاتفاق بمستوى لا يقل عن المستوى المحدد في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC/225/Rev.4) أو أي تعديل لاحق يوافق عليه الطرفان بخصوص هذه الوثيقة.